المجلة العربية، جامعة داكا
المجلد الثامن عشر، يونيو ٢٠١٧ م

أُسلوب القَسَم: دراسة نحويَّة جديدة

د. حسين محمد حسين البطاينة *

Abstract

Phrases of oath have been extensively used in the Arabic discourse, so the Arabs gave intense attention to the structure of these types of phrases. Therefore, this domain exceeded other syntactic forms for having special regulations that are not found in other syntactic forms. This article focuses on the usage of oath phrases that are combination of the verb of oath and its particles. It also deals with the authenticity of oath particles and its alteration, the specialty of the oath particles combined with the thing sworn by. Finally, it shows the deviation of some of oath particles and the way to deal with them when they are omitted. Because of having multiple forms to denote the notion of oath, this paper has tried to classify them in some categories and also discussed the views of Arab linguists regarding this matter.

يُعدُّ أسلوب القَسَم من أساليب العربيَّة الشائعة الاستعمال والتي كَثُرَت في كلام العربِ كثرةً جعلتْهم يكثرون التَّصرُّف فيهِ. قال ابن الحاجب في تصرُّف العرب بهذا الأُسلوب: "ولَمَّا كَثُرَ تَصَرُّفُهم في القَسَمِ وخَفَّفُوا بحذفِ الفعلِ قَصَدُوا إلى أَنْ وَضَعُوا حرفاً يُشعِرُ بهِ وبحرفِ الجرِّ جميعاً، وهو الواو" (ابن الحاجب، ١٤٨/٢).

فالعربُ حذفت فعل القسم في مواضع في كلامهم، وأنابتْ الحروفَ عنه في الدلالة على القسَم، وهذه الحروف هي: الباء والواو والتَّاء واللام، واختلف النحاة في حرفيَّة واسميَّة الميم مضمومة ومكسورة ومفتوحة، و(مُن) و(مِن).

* أستاذ مشارك، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية اربد الجامعية، الأردن

واختلفوا في أصل حروف القَسَم أو في إبدالها من الأَصل، وفي علامة بنائها، وتعددت مذاهبهم في اختصاص هذه الحروف بالمقسَم به، وفي إعمالها محذوفة وفي غيرها ممَّا يتعلَّقُ بهذا الأُسلوب. فمن تلك المواضع التي لها أحكامٌ خاصَّةٌ في أسلوب القسم:

أوَّلاً: الجمع بين فعل القسم وحروف القَسَم

قد يُحذفُ فعلُ القَسَم في أسلوب القَسَم، وتدلُّ حروف القَسَم على معنى الفعل المحذوف، فالعربُ حذفت هذا الفعل ووضعت حروفاً تدلُّ على هذا الفعل المحذوف، وعلَّةُ هذا الحذف هو كثرة الاستعمال كما صرَّح ابن الأنباري بقوله: " إِنْ قالَ قائلٌ: لِمَ حُذِفَ فعلُ القَسَمِ؟ قيلَ: إِنَّما حُذِفَ لكثرة الاستعمال" (أبي البركات ابن الأنباري، أسرار العربيَّة، ص ٢٧٥).

وأصل حروف القسَم هو الباء، لذلك خُصَّت بأحكام منها جوازُ ذكر فعل القَسَم معها، ولم يَجُز ذلك مع غيرها من حروف القسم.

قال أبو البقاء العكبريُّ:" وأصل حروف القسم الباء لأنَّ فعل القسم يتعدَّى بها دون غيرها، ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء، ولم يجز إظهار الفعل مع الواو والتَّاء"(أبو البقاء العكبري، ٣٧٤/١).

فقد يجتمع حرف القسم وفعل القسم إذا كان حرف القسم الباءَ لأَنَّه أصل حروف القسم ولأنَّ فعل القسم يتعدَّى به ولا يتعدَّى بغيرهِ من حروف القسمِ، لذلك أجازت العربُ: (أَقسمْتُ باللّه)، ولم تُجزْ: أَقسمْتُ واللّهِ. (ابن الحاجب، ١٤٧/٢).

إِلَّا أَنَّ ابن كيسان أجاز الجمع بين فعل القسمِ وحرف القسم الواو، فقد أورد أبو حيَّان ذلك في ارتشاف الضَّرب فقال :"ولا يصرح بفعل القسم معها خلافًا لابن كيسان" (أبو حيَّان الأندلسي، ١٧١٧/٤).

ثانياً: إبدال حروف القَسَم بعضها من بعض

ذهبَ بعض علماء اللغة إِلى أَنَّ أصل حروف القَسَم هو الباءُ.

يقول الأنباريُّ:" فإنْ قيلَ: فَلِمَ قُلتم: إنَّ الأَصلَ في حروفِ القَسَمِ الباءُ دونَ غيرها، يعني الواو والتَّاء؟ قيلَ: لأَنَّ فعل القَسَم المحذوف فعلٌ لازمٌ، ألا ترى أَنَّ التقديرَ في قولِكَ: (باللّهِ لأَفعَلَنَّ) : أُقسمُ باللّهِ، أو أَحلفُ باللّهِ، والحرفُ المعَدِّي من هذه الأحرفِ هو الباءُ لأَنَّ الباءَ هو الحرفُ الذي يقتضيه الفعلُ، وإِنَّما كان الباءُ دون غيرها من الحروف المعدِّيةِ لأَنَّ الباءَ معناها الإِلصاقُ، فكانت أولى من غيرها ليتَّصِلَ فعلُ القَسَمِ بالمْقسَمِ به مع تعديتهِ" (أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربيَّة، ص ٢٧٥).

وذهب آخرون إِلى أنَّ الباء أصلُ حروف القَسَم لأَنَّها فَضَلت بقيَّة حروف القَسَم في أحكامها، فهي قد يظهر معها فعل القَسَم خلافاً لغيرها، وتدخل على المظهر والمضمر، وتُستعملُ في الطلبِ وغيرها، وتجرُّ في القَسَم وغيره. (المرادي، ص ٤٥).

فهذه الأحكام تفرَّدت فيها باء القَسَم عن بقيَّه حروفه، لذلك قوي هذا الرأي في أصالة باء القَسَم.

وقد ذهب بعضهم إِلى أنَّ واو القسمِ بدلاً من الباءِ، بينما أنكر هذا المذهبَ آخرون.

فقد ذهب كثير من علماء اللغة منهم ابن السَّراج (أبو بكر ابن السَّرَّاج، ٤٢٣/١)، وأبو البركات ابن الأنباري (أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربيَّة، ص٢٧٦) إِلى أَنَّ واو القسم مبدلةٌ من باء القسم، وهو ما ذهب إِليه غيرهم.

قال أبو البقاء العكبريُّ:" وواو القسمِ بدلٌ من الباء لأَنَّهم أرادُوا التَّوسعة في أدوات القَسَمِ لكثرته في كلامهم، والواو تشبه الباء من وجهين: أحدُهما أَنَّ الباءَ للإلصاق، والواو للجمع، والمعنيان متقاربان. والثَّاني أَنَّهم جميعاً من الشَّفتَين" (العكبري، ٣٧٥/١).

فالواو عندهم بدلٌ من باء القَسَم.

وقد ذهب بعضهم إِلى أَنَّ واو القَسَمِ أَصلٌ، وليست مبدلةً من غيرها من حروفِ القَسَمِ، يقول أبو حيَّان:" والواو أَصْلٌ، وليسَتْ بدلاً من الباءِ في القَسَمِ خلافاً لزاعِمِه". (أبو حيَّان الأندلسي، ١٧١٧/٤).

بل ذهب بعضهم إلى أنَّ التَّاء أيضاً بدلٌ من الواو التي هي بدلٌ من الباء، وتعدَّدت علل إبدال التَّاء من الواو عندهم أيضاً.

قال ابن السرَّاج: " فواو القَسَمِ وهي أُبدلت من الباءِ لأَنَّها من الشَّفَةِ مثلها، والتَّاءُ تُستعملُ في القَسَمِ في الله عزَّ وجلَّ، وهي بدلٌ من الواو، والتَّاءِ قد تُبدلُ من الواو في مواضع ستراها". (أبو بكر بن السرَّاج، ١/٤٢٣).

وقال ابن جنِّي: " وإنَّما هي بدلٌ من بدلٍ من الأصل، فجرت في ذلك مجرى التَّاء في القسم، لأنها بدلٌ من الواو فيه، والواو فيه بدلٌ من الباء، فلمَّا كانت التاء فيه بدلاً من بدلٍ، وكانت فرعُ الفرعِ اختصت بأشرفِ الأسماءِ وأشهرها، وهو اسمُ الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقلْ: تزيدٍ، ولا تالبيتِ" (ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، ص ١٠٢–١٠٣).

وقال أبو البقاء العكبريُّ: " والتَّاءُ بدلٌ من الواو هنا كما أُبدلتْ في (تُراث وتُجاه تُهمة وتُخمة) ولَمَّا كانت بدلاً عن بدلٍ اختصَّتْ لضعفها باسم الله تعالى خاصَّةً لأَنَّهُ أكثرُ في باب القَسَمِ، ولا يجوزُ (تَرَبِّي)، وقد حُكيَ شاذًّا". (العكبري، ١/٣٧٥).

وهو ما ذهب إليه أبو حيَّان في معرض حديثه عن تاء القَسَمِ، فقال: " وقالُوا: إنَّها بدلٌ من واو القَسَمِ كما قالُوا : تُخمةٍ، وأَصلُهُ: وُخمةٍ، وشذَّتْ في قولِهم: تَرَبِّ الكعبةِ، وتالرَّحمنِ، وتحَيَاتِكَ". (أبو حيَّان الأندلسي، ٤/١٧١٧).

وقد جعلوا إبدال التَّاء من الواو، لا من الباء التي هي أصل حروف القسم، وقد فصَّل ذلك المالقيُّ في حديثة عن التَّاء المبدلة، فقال: " وإِنَّما حكمنا على هذه التَّاءِ أنْ تكونَ بدلاً من الواو دونَ الباءِ التي هي فيه أَصلٌ من حروفِ القَسَمِ، ودونَ أَنْ تكونَ أَصلاً بنفسها لثلاثة أوجه:

أحدها: أَنَّا رأيناها لا تدخلُ إِلَّا في اسم الله خاصَّةً دونَ غيرهِ من الأَسماءِ المعظَّمةِ إِلَّا ما حكى الأَخفشُ من دخولِها على (رَبِّ الكعبة) في قولِهم: تَرَبِّ الكعبةِ، وذلكَ شاذٌّ، ولَمَّا رَأينا الواو تدخلُ على اسم الله وغيره من الظَّواهرِ رأينا الباءَ تدخلُ على كُلِّ مُقْسَمٍ بهِ من

الظَّواهر والمضمراتِ كما تقدَّم في بابها علمْنا أَنَّ للتَّاءِ مرتبةٌ ثالثةٌ ضَعَّفَتْ بها عن أَنْ تكونَ مثلَها، فعلمْنا أَنَّها ثالثةٌ عن الباءِ ثانيةٌ عن الواو في الاستعمال، فأُجريَت مُجرى الباء في الخفضِ، وأُجريَت مُجراها في ذلك، والواوُ ثانيةٌ عن الباءِ لأَنَّها من الشَّفتَينِ مثلُها، والتَّاءُ ثانيةٌ عن الواوِ لأَنَّها بدلٌ منها في بعضِ المواضعِ نحو: أَولجَ وأَتلجَ، واتَّعَدَ واتَّزَنَ في اوتَعَدَ واوتَزَنَ على الوجوبِ، وهذا هو الوجهُ الثَّاني.

الثَّالث: أَنَّ الواو مفتوحةٌ، والتَّاءُ مفتوحةٌ، والباءُ مكسورةٌ، فهي أَقربُ إلى الواو بهذا الشَّبه منها إلى الباءِ، فحكمنا أَنَّها ثانيةٌ عنها، ومُبدلةٌ منها، والتَّاء في باب القَسَمِ تلزمُ الخفْضَ كما لزمتْهُ الباءُ والواو". (المالقي، ص٢٤٧).

وقد جعل قومٌ من النَّحويين إبدالَ التَّاء من الواو التي هي بدلٌ من الباء ضعيفاً، ويحتاج إلى دليلٍ عليه. (المرادي، ص ٥٧).وذهب بعض النَّحويين إلى أَنَّ الميم في قولهم: (مِ اللّهِ) بدلٌ من واو القَسَم، وقد فسدَ ما ذهبُوا إليه من وجهين:

أحدُهما: أَنَّها لو كانت بدلاً من الواو لفُتِحَتْ كما تُفْتَحُ الواو.

والثَّاني: أنَّ إبدال الميم من الواو لم يردْ إلا في كلمة (فَمٍ)، وهي مختلف فيها.(المرادي، ص١٣٩).

وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم. ورد بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت، كما تفتح الواو، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد، إلا في كلمة واحدة، مختلف فيها، وهي فم.

ثالثاً: الاختلاف في قولهم: مِ اللّهِ لأَفعلنَّ.

تعدَّدت آراء العلماء في الميم التي تستعملُ للقسَمِ في قول العرب: (مِ اللّهِ لأَفعلنَّ) مضمومةً ومكسورةً من حيثُ أصلُها، فقد ذهبَ قومٌ إلى أَنها بقيَّة (يمين) التي تستعمل في القسم، ومنهم سيبويه، يقول سيبويه:" واعلم أَنَّ بعضَ العرب يقول: مِ الله لأَفعلَنَّ، يريدُ: أَيمُ الله، فحذفَ حتَّى صيَّرَها على حرفٍ، حيثُ لم يكن متمكِّناً يُتكلَّمُ به وحدَه، فجاءَ على حرف حيثُ ضارعَ ما جاء على حرفٍ" (سيبويه، ٢٢٩/٤).

وقد جاء في تهذيب اللغة للأزهريِّ:" الْعَرَب تَقول: أيم الله، وهيم الله، الأَصْل: أَيمُن الله، وقَلبت الْهمزَة هَاء، فَقيل: هَيم الله، وَرُبمَّا اكتفوا بِالمِيم، وحَذفوا سَائِر الْحُرُوف، فَقَالُوا: مُ الله ليفعلنّ كَذَا، وَهِي لُغَات كلّها، وَالْأَصْل: يَمِين الله، وأَيْمن الله". (الأزهري، (يمن ٥٢٦/١٥).

وقد ذكر لغاتها أبو البركات ابن الأنباري في الإنصاف، فقال:" على أَنَّه من العربِ من يقولُ: مُ اللّهِ، فيحذفُ الهمزةَ، وفيها لغاتٌ كثيرةٌ تنيفُ على عشر لغاتٍ: أَيْمُنُ اللّهِ، وإِيْمُنُ اللّهِ، وأَيْمُ اللّهِ، وإِيْمُ اللّهِ، وهِيْمُ اللّهِ، وأَمُ اللّهِ، وإِمُ اللّهِ، ومَ اللّهِ، ومِ اللّه، ولَيْمُنُ اللّهِ، ويمُ اللّه، ومُنُ اللّهِ، ومُنْ ربِّي، ومِنْ ربي، و(مُنْ) لا تدخل إِلَّا على (رَبّ) وحدَهُ ولا تدخل على غيرهِ. (أبو البركات ابن الأَنباري، الإِنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٤٦).

وعلَّة هذا كلُّه كما ذهب ابن جني كثرة الاستعمال، قال ابن جنِّي:" فليس ذاك بأكثر من مصيرهم من أيمُن اللّهِ إلى مُ اللّهِ ومِ اللّهِ، وإذا كثرَ استعمالُ الحرف حَسُنَ فيه ما لا يحسُنُ في غيره من التغيير والحذف، فاعرف ذلك إن شاء الله". (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص ٣٠٨).

وذهبَ قومٌ آخرون إلى أَنَّها (مُنْ) التي في قولِهم: (مُنْ ربِّي لأَفعلَنَّ كذا)، وهو مذهب الزمخشريُّ في المفصَّل (ابن يعيش، ٣٥/٨)، بينما قال خلاف ذلك في الكشَّاف، فقد ذهب في الكشَاف إلى أَنَّها من (أَيمن الله) التي في القَسَم. (الزمخشري، ٣/٤).

قال ابن جنِّي:" ويقولون: أيمُن اللّهِ، وايمُ الله، ومُ اللّهِ، ومِ اللّهِ، يريدون: أيمُن الله، وقال قوم: إنَّ مُ اللّهِ، ومِ اللّهِ محذوفةٌ من قولهم: مُنُ اللّهِ، والأول هو الوجه". (ابن جني، المنصف، ٦١/١).

وقد جاء تفصيل ذلك أكثر وضوحاً في قول ابن الحاجبِ:" اختلفَ الناسُ فقالَ بعضهم: هي (مِنْ) من قولِهم: (مِنْ ربِّي لأَفعلنَّ كذا)، فحُذِفَت النونُ تخفيفاً لأَنَّهُ محلُّ تخفيفٍ، وخُصَّ الحذفُ عند دخولِها على الله ملتزماً لِمَا فيهِ من الاستثقالِ لو بُقِّيَتْ مِنَ التَّحريكِ

لالتقاءِ السَّاكنيَن، وإنَّما جازَ ضمُّها لأَنَّها منقولةٌ عن (مِنْ) في قولِهم: مِنْ ربِّي، تلكَ يجوزُ ضمُّ ميمها، وإنَّما جازَ ضمُ ميمها إيذاناً بأَنَّها القسيمةُ لا التي للتَّبيين وغيرها، ولم يأتِ الفتحُ لأَنَّهُ يُوهِمُ بالاستفهاميَّة والشَّرطية.

ومنهم مَنْ قالَ: أَصلُهُ أَيْمُنُ، فحُذِفَتْ ياؤها ونونُها تخفيفاً، فبقيَ مُ اللهِ، ثمَّ أَجازُوا الكسرَ لأَنَّهُ أَخفُّ، واستُدلَّ على ذلكَ بجوازِ الضَّمِّ.

ومنهم مَن قالَ: هو حرفٌ برأَسهِ مُبدلٌ من الواو في قولِكَ: واللهِ، إلَّا أَنَّهُ خُصَّ باسمِ اللهِ كما خُصَّ التَّاءُ بذلك، وكلُّ ذلكَ محتَمَلٌ إلَّا أَنَّهُ يلزمُ مَنْ قالَ: إنَّها حرفٌ برأسهِ أَنْ يعدَّها في حروفِ الجرِّ كما عدَّ الواو والتَّاءَ، فيقول: وتاءُ القَسَمِ وميمُه". (ابن الحاجب، ١٤٨/٢-١٤٩).

فالاختلاف في تلك الميم لم يقتصر على أَصلِها وعلى اسميَّتها وحرفيَّتها، بل تعدَّى ذلك إلى أَصل حركتها كذلك، وقد ذكر أبو حيَّان أَنَّه يجوزُ فيها الحركات الثلاثة خلافاً لِمَا أورده ابن الحاجب، فقال: " (م) مثلَّثةَ الميم تدخلُ على اسم الله تعالى: مِ اللهِ لأَفعلَنَّ، وليستْ بدلاً من واو القسم، ولا أَصلُها مِنْ، ولا أَصلُها (أَيْمُن) حُذِفَ منها حتَّى بقيت الميمُ خلافاً لزاعمي ذلك". (ابو حيَّان الأندلسي، ١٧١٧/٤).

رابعاً: اختصاص حروف القَسَم

اختلفت حروف القسم، ومن بينها (الميم) على رأي من قال بحرفيَّتها في الاختصاص بالمقسم به، فباء القسَم تدخل على الاسم الظاهر والضمير؛ فتقول: باللهِ لأَفعلَنَّ كذا، وبكَ لأَفعلَنَّ كذا، ولذلك ذهبَ فريقٌ من النَّحاة معتمدين على هذا الاتِّساع في استعمالها إلى أَنَّها أصل حروف القَسم.

قال ابن الأنباري: " والذي يدلُّ على أَنَّها هي الأَصلُ أَنَّها تدخلُ على المضمرِ والمظهَر"(أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربيَّة، ص ٢٧٥-٢٧٦).

وقال أبو البقاء العكبري: " وتدخلُ الباءُ على المضمر والمظهر لأَنَّها أَصلٌ، فتجري في كلِ مُقسمٍ به". (العكبري، ١/٣٧٥).

والواو تختص بالقَسَم بالاسم الظاهر، فتقولُ: واللهِ، وَ وَربِّ الكعبةِ، ولا تُقسَم بها بالضمير، أمَّا التَّاء فلا يُقسم بها إلَا باسم الله دون غيره، وقد اختُلِفَ في علَّة هذا الاختصاص فقد ذهبَ ابن جنِّي إلى أَنَّه إنَّما اختصت بأشرف الأَسماء لأَنَّها فرع الفرع؛ قال اين جنِّي: " فلمَّا كانت التاء فيه بدلاً من بدلٍ، وكانت فرعُ الفرعِ اختصت بأشرفِ الأسماءِ وأشهرها، وهو اسمُ الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقلْ: تزيدٍ، ولا تالبيتِ". (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص ١٠٢).

وذهب غيره إلى أَنَّ هذا الاختصاص إنَّما هو ضعفٌ بها لأَنَّها بدل من بدل فلذلك ضعفت فاختصَّت باسم الله قال أبو البقاء العكبري: " ولَمَّا كانت بدلاً عن بدلٍ اختصَّتْ لضعفها باسم الله تعالى خاصَّةً لأَنَّهُ أكثرُ في باب القَسَمِ". (العكبري، ١/٣٧٥).

فكلام ابن جنِّي يوحي بأَن اختصاص تاء القسم باسم الله هو قوَّةٌ وتشريفٌ لها، وليسَ ضعفاً.

وقد جاء شاذًّاً استعمالُ تاء القَسَم مع رَبِّ الكعبةِ، والرحمن وحياتك، فقد ورد: تَرَبِّ الكعبة، وتالرَّحمن، وتَحَيَاتِكَ. (أبو حيَّان الأندلسي، ٤/١٧١٧).

أَمَّا ميم القَسَم في قولِهم: (مُ الله) على مذهب من قال بحرفيَّتها فهي تختصُ باسم الله كما اختصَّت التَّاء بذلك. (ابن الحاجب، ٢/١٤٩– وأبو حيَّان الأندلسي، ٤/١٧١٧).

وقد تجيْء اللام للقَسَم والتَّعجبِ معاً، فتجرُّ المقسَمَ به، قال ابن مالك: " وجرُّوا المحلوفَ به في التَّعجُّبِ باللَّام كقولِهم: (للهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجلُ) بمعنى: تالله، ومنه قول الشَّاعر:

للهِ يبقى على الأَيَّامِ مُبْتَقَلٌ جونُ السَّراةِ رَبَاعٌ سنُّه غَرِدُ

ويُروى: تالله". (ابن مالك، ٢/٨٦٤–٨٦٥).

فهذه اللام لا تجيْءُ إلَّا للقَسَمِ بما يُتَعَجَّبُ منه، فهي تجمع بين دلالتين؛ القَسَم والتَّعجب، لذلك اختصَّت بالشَّيْء العظيم الذي يُتعجَّبُ منه.

قال الرَّضي: " وقولهم في التعجب يعنون في الأمر العظيم الذي يستحق أن يُتَعَجَّبَ منه، فلا يُقال: للّهِ لقد قام زيد، بل يُستعملُ في الأمور العظام نحو: للّهِ لتُبْعَثَنْ". (الرَّضي، ٢٨٦/٤).

وقد تستعمل العربُ (مُن ومِن) حرفي جرٍّ مختصَّين للقَسَم بربِّي؛ فيقولون: مُن رَبِّي ومِنْ رَبِّي.

قال سيبويه: " واعلم أَنَّ من العربِ مَنْ يقول: مِنْ رَبِّي لأَفعلَنَّ ذلك، ومُن ربِّي إِنَّكَ لأَشِرٌ يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباءِ في قوله: واللّهِ لأَفعلَنَّ، ولا يُدخلونَها في غير رَبِّي". (سيبويه، ٤٩٩/٣).

وقال المرادي في (مُن) :" لفظٌ مختلفٌ فيه، فقيلَ: هو حرفُ جرٍّ مختصٍّ بالقسم، ولا يدخلُ إِلَّا على الرَّبِّ؛ فيقالُ/ مُنْ رَبِّي لأَفعلَنَّ، وشذَّ: مُنَ اللّهِ.

وقيلَ: هو اسمٌ، وهو بقيَّة (أَيْمُن) لكثرةِ تصرُّفِهم فيها، واحتُجَّ على ذلك بأنَّ (مُن) بضمِّ الميم لم يثبت حرفيَّتها في غير هذا الموضع، ورُدَّ بدخولِها على الرَّبِّ، وأَيْمُن لا تدخل عليه، وبأَنَّها لو كانت اسماً لأُعربت لأَنَّ المعربَ لا يزيله عن إعرابه حذفُ شيْءٍ منه". (المرادي، ص٣٢١).

وقال أيضاً: " وذكر ابن مالك في باب (حروف الجر) من (التسهيل) أَنَّ (مُن) هذه حرفٌ. قال: وتختصُّ مكسورةُ الميم ومضمومتها في القسم بالرَّبِّ. وذكر في باب القَسَمِ أَنَّ (من) مثلَّث الحرفين مضافاً إلى الله مختصرٌ من (أَيْمُن).

قيل: فيكونُ مذهباً ثالثاً، وهو أَنَّها حرفٌ إذا ضُمَّت ميمُها أو كُسِرَتْ، واسمٌ إذا كانت مثلَّثةَ الحرفين". ((المرادي، ص٣٢٢).

ومن مواضع الاختصاص في أسلوب القَسَم التَّعويض من حروف القَسَم المحذوفة، فقد يُحذف حرف القَسَم ويبقى عملُه شريطة أن يعوَّضَ عنه بعوضٍ، سواء بهمزة الاستفهام، أو ها التنبيه أو همزة القطع، وهذا كما ذهب العكبريُّ مختصٌّ باسم اللّه فقط. (العكبري، ٣٧٦/١).

خامساً: الجرُّ بحرف القَسَم المحذوف

اختلف النُّحاة في جواز إعمال حرف القَسَم المحذوف، فأعمله الكوفيُّون مطلقاً دون عوض، واشترط البصريُّون أَن يُعوَّض عنه ليعمل.

قال أبو البركات ابن الأنباريُّ: " ذهبَ الكوفيُّون إِلى أَنَّه يجوزُ الخفضُ في القَسَمِ بإِضمارِ حرفِ الخفضِ من غير عِوَضٍ، وذهبَ البصريُّون إِلى أَنَّه لا يجوزُ ذلك إِلَّا بعِوضٍ، نحو: أَلف الاستفهام نحو قولِك للرَّجل: آللّهِ ما فعلْتُ كذا، وهاء للتنبيه نحو: ها اللّهِ". (أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٣٤).

فحجَّةُ الكوفيين في جواز ذلك أَنَّ العرب قد تحذف حرف الجرِّ وتجرُّ الاسمَ به. قال الفرَّاءُ: " والعربُ تلقي الواو من القَسَم، ويخفضونَهُ، سمعناهم يقولون: اللّهِ لتفعلَنَّ، فيقولُ المجيبُ: أللّه لأَفعلَنَّ لأَنَّ المعنى مستعملٌ، والمستعملُ يجوزُ فيه الحذفُ كما يقولُ القائلُ للرَّجل: كيفَ أَصبحتَ؟ فيقول: خيرٍ؛ يريدُ بخيرٍ، فلمَّا كثرت في الكلام حُذِفَت". (الفراء، ٤١٣/٢).

وهذا المذهب وجيه في الاعتقاد، فالعربُ قد تحذف حرف الجرِّ وهي تريدُه كما جاء في قول أبي حيَّة النميري:

أبالموتِ الذي لا بدَ أَنِّي مُلاقٍ — لا أباكِ — تخوِّفيني؟

قال ابن بري: " حذف لام الجرِّ وهو يريدُها، ولولا إِرادتها وأَنَّها في حكم الثَّابت في اللفظِ لَمَا عَملت (لا) لأَنَّها لا تعملُ في نكرة". (ابن بري، ص٢١١).

أمَّا البصريُّون فقد اشترطوا لعمل حرف الجرِّ المحذوف أَن يُعوَّضَ عنه بعوضٍ، قال أبو البركات ابن الأنباري: " وأَمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأَن قالُوا: أجمعنا على أَنَّ الأَصلَ في حروفِ الجرِّ أَنْ لا تعملَ مع الحذفِ، وإِنَّما تعملُ مع الحذفِ في بعضِ المواضعِ إِذا كان لها عِوَضٌ". (أبو الركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٣٦).

ويعوَّضُ عن حرف القَسَم المحذوف عندهم ثلاثة أشياء: همزة الاستفهام نحو: آللّهِ، وها التنبيه نحو: إِيها اللّهِ ولاها اللّهِ، وقطع الهمزة نحو: أَفأَللّهِ، قال أبو البقاء العكبري: " وهذا كلُّه يختصُّ باسم الله، والجرُّ باقٍ". (العكبري، ٣٧٦/١). ويقولُ ابن الحاجب في إيضاح هذا الموضع: " حذفُ حروفِ الجرِّ يجيْءُ تارةً سماعاً في موضعٍ وقياساً في موضعٍ. فالسَّماعيُّ طريقُه النقلُ بمواضعهِ كقولِكَ: استغفرْتُ اللّهَ الذَّنبَ؛ أَي: من الذَّنبِ، وأَمرْتُ زيداً الخيرَ؛ أَي: بالخيرِ، وقولِهم: اللّهِ لأَفعلَنَّ كذا؛ أَي: باللّهِ، وإِذا حذفتَ حرفَ الجرِّ وَجَبَ النَّصبُ لأَنَّه مفعولٌ، فلا وجه إِلَّا النَّصبَ.

والقياسيُّ حذفُ حروفِ الجرِّ من (أَنْ وأَنَّ) على اختلافِ أَلفاظها، تقولُ: عجبْتُ أَنَّكَ قائمٌ، وجئتُ أَنَّك أكرمتني؛ أَي: من أَنَّكَ ولأَنَّكَ، وإِذا حذفتَ حروفَ الجرِّ عن أَنْ وأَنَّ فالصَّحيحُ أَنَّها في موضعِ نصبٍ إِجراءً مُجرى ما حُذِفَ منه أَوَّلاً حرفُ الجرِّ فيما تقدَّم على الوجه المذكور.

وقد زعم الخليلُ أَنَّها في موضع خفضٍ، وهذا يدلُّ على أَنَّهُ قدَّرَها مضمرةً مثلَها في قولِهم: اللّهِ لأَفعلَنَّ كذا بالخفضِ، فيبقى النَّظرُ في الأَولويَّةِ أَلْحَذْفُ هو أم الإِضمارُ؟ والأَولى الحذفُ لأَنَّه الكثيرُ الشَّائع، والإِضمارُ نادرٌ قليلٌ فكان حملُ هذا الْمُلْبسِ على ما هو كثيرٌ في كلامهم أَولى من حملِه على النَّادر". (ابن الحاجب، ١٥٣/٢-١٥٤).

ويمكن الجمع هنا بين رأي البصريين والكوفيين في إعمال حرف القسم المحذوفِ بأَنْ نقولَ: لَمَّا كثرَ هذا القَسَمُ – أي: اللّهِ لأَفعلَنَّ– في كلام العربِ صارت كثرته كالدليل على

حرف القَسَم المحذوفِ لأَنَّ العِوَضُ دليلٌ على المحذوف، والعربُ كثيراً ما تتصرَّفُ فيما يكثرُ في كلامها.

خاتمة البحث

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١- اختلف النحاة في بعض حروف الجرِّ من حيث حرفيَّتُها أو اسميَّتُها كالميم مضمومةً ومكسورةً في قولهم: مُ اللهِ ومِ اللهِ، ومُن ومِن في قولهم: مُن رَبِّي ومِن رَبِّي.

٢- تعدَّدت آراء العلماء في أصل حروف القَسَم، وفي أصالة أو إبدال بقيَّة حروف القَسَم من غيره من حروف القسم، بل جعلوا بعضها بدلاً من البدل.

٣- كثر أسلوب القسم في كلام العرب كثرةً جعلتهم يصرِّفون في هذا الأسلوب أكثر من غيره من أساليبهم الأخرى.

٤- تختصُّ بعض حروف القسم بمقسَمٍ به واحد، وقد ورد عن العرب خلاف ذلك على الشذوذ.

٥- اختلف البصريُّون والكوفيُّون في إعمال حروف القسم محذوفةً، ويمكن الجمع بين المذهبين بجعل كثرة استعمال العرب لهذه الأساليب دليلاً على الحرف المحذوف، ولا حاجة للعوض كما يشترط البصريون.

المراجع والمصادر

١. ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨

٢. أسرار العربية، أبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق

٣. الأُصول، أبو بكر ابن السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأَنباري، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢

٥. الإيضاح في شرح المفصَّل، ابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدِّين، دمشق، ط٢، ٢٠١٠

٦. تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧

٧. الجنى الدَّاني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢

٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط٢

٩. سر صناعة الإعراب، ابن جنِّي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥

١٠. شرح الرضي على الكافية، الرَّضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦

١١. شرح شواهد الإيضاح، ابن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥

١٢. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢

١٣. شرح المفصَّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر

١٤. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢

١٥. الكشَّاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ

١٦. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥

١٧. معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣

١٨. المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤